الفصل الثالث

الخلفية الأمريكية

obeikandl.com

obeikandl.com

إذا كان الظهور المفاجئ للدكتاتوريات والدول الشمولية قد أدى إلى طرح هذه الأسئلة السابقة فإن الأحداث في بلادنا قد فرضت علينا مجموعة مشابهة لهذه الأسئلة. لقد أصبح السؤال المطروح الآن يتعلق بالأسباب التي قد أدت فعلًا لتشكيل مبدأ الإيمان بالديمقراطية في بلدنا منذ قرن ونصف مضى. يقول التاريخيون إن الأحداث التي أدت إلى إعلان وثيقة الاستقلال ووضع دستور الاتحاد تبين لنا بالفعل الأسباب التي أدت إلى العصيان. إذ قد ثار الناس ضد مجموعة القيود التي تم فرضها على الصناعة والتجارة وما صاحبها من ضرائب باهظة. لم تكن هذه القيود التي تم وضعها على الحق الطبيعي في الحرية إلا أعباءً فرضت على المشروعات الصناعية وأدت إلى الخسارة الاقتصادية لأصحاب السطوة والنفوذ.

لم يستنتج المؤرخون من تقريرهم الأحوال المعيشية التي وفقًا لوجهة نظرهم قد أدت إلى الثورة. فنتج عن ذلك أن الأفكار التي تتحدث عن الحرية والحكم الذاتي والنظم والمؤسسات الجمهورية ثم استخدامها بصورة خادعة وغير أمينة لخداع من كان حياديًا في الصراع ولا مباليا لما يحدث. فقد عمم قادة العصيان القيود الخاصة التي عانوا منها وحولوها إلى الفكرة العامة عن القهر. وجعلوا المجهودات والمعادلات التي يبذلوها للتخلص من هذه القيود الخاصة والمشكلات التي يعانون

منها ذريعة للكفاح من أجل الحرية باعتبارها المثل الأعلى السياسي الوحيد الذي يضم كل المثل الأخرى.

لقد تم اعتبار المسافة الواسعة التي تفصل المستعمرات الأمريكية عن المكاتب الرسمية الحكومية البريطانية رمزًا لفكرة أن كل حكومة غير منتخبة أو مفروضة تعد شيئا غريبًا عن الطبيعة الإنسانية والحقوق الإنسانية. ويعني ذلك بلغة علم النفس الحديث أن الصراع المحلي لمجموعة من الناس من أجل التخلص من قيود معينة قد تم تعميمه لصراع عالمي للإنسانية للحصول على الحرية بمعنى عام. وتحدث عملية العقلنة دائما في مثل كل الحالات التي تظهر بها عملية البحث عن المثل العليا في أوقات الأزمات حتى يستطيع الناس تحمل القسوة ومواصلة الكفاح لمدة طويلة للتخلص من القيود المفروضة والمساوئ التي يعانون منها. لم يستنتج المؤرخون أن كل شيء يحدث باسم الحب النشط للحرية ليس إلا محاولة للتحرر من بعض أنواع الشر، وأنه حين يتم التخلص من هذه الأنواع الشريرة يتحولون من حالة الحب للحرية إلى حالة التمتع بالخيرات الطبيعية التي لديهم إلا أن تفسير هؤلاء المؤرخين للحوادث والوقائع يؤدي إلى مثل هذه النتيجة.

كذلك، لم يستنتج المؤرخون أن القوى الاقتصادية هي القوى الوحيدة التي تدفع الناس للعمل الجماعي، وأن وضع القوى الاقتصادية يُعد العالم النهائي والأساس في تحديد العلاقات الاجتماعية لم يغامروا بالوقوع في التصميمات. وإنما بينوا وفق إمكاناتهم كمؤرخين أثر عوامل اقتصادية معينة في التشجيع على الثورة، ودور الأحوال الاقتصادية المتغيرة في ظهور الاتحاد وما صاحبها من رغبة في عمل مراجعات معينة للدستور. لفتوا الانتباه للتأثير المستمر والشديد للأحداث السياسية لصراع المصالح بين طبقة الفلاحين والتجار. وبينوا أن الفرق في السياسات التي نادت بها الأحزاب الجمهورية والفيدرالية الثلاثين سنة أو الأربعين الأولى للجمهورية ليس إلا فرقًا بين مصالح الطبقات الزراعية والتجارية والصراع بينها. وانعكست أوجه هذا الصراع في سلوك الأحزاب تجاه مركزية ولا مركزية الحكومة، وسلطة القضاء، وخاصة المحكمة العليا، والتجارة الحرة والتعريفة الجمركية، والسياسات الخارجية بالنسبة لفرنسا وإنجلترا.

تم الاستشهاد بالفروق في لغة التعبير بين وثيقة إعلان الاستقلال والدستور كان من السهل تفسير لغة الوثيقة بأنها أكثر حدة في اللهجة ومحددة بسبب أن كاتبها كان من أكثر قادة الحركة المؤمنة بالديمقراطية وضوحًا وحزمًا. وكما كانت هناك مجموعة من الظروف قد جعلت منه المتحدث باسم الحركة حين تأزم الوضع، كانت هناك ظروف مختلفة جعلت آخرين في مقدمة من ساهموا في مؤتمر وضع الدستور أثناء غيابه في فرنسا. فإذا كان من الضروري في الحالة الأولى تجميع كل القوى في البلد تجاه الدفاع عن الحرية ضد العدو الأجنبي فإن الوضع بات مختلفا في الحالة الثانية. بدت هناك حاجة ملحة أمام أصحاب المصالح الاقتصادية لحماية مصالحهم ضد الدهماء الذين يستغلون عباءة الديمقراطية للهجوم على الاستقرار والنظام. وبالتالي كانت هناك حاجة أيضا لتحقيق نوع من التوافق لتوحيد القطاعات المختلفة في حكومة فيدرالية واحدة، وإن كان مؤلف الوثيقة نفسه وأثناء حياته قد خشي من أن تتمكن بعض الاتجاهات الملكية والأولجاركية المطالبة بحكم الأقلية من إضعاف المؤسسات الديمقراطية.

وإذا كانت الفلسفة الاجتماعية الماركسية قد وضعت تعميما عامًا فإن المؤرخين قد اكتفوا بتوضيح بعض الظروف الاقتصادية التي تعمل في حالات طارئة معينة. وضع الماركسيون تعميمًا عامًا افترضوا أنه يعبر عن القانون الذي يحكم النتيجة النهائية وحركة كل التغيرات الاجتماعية التي قد انشغل المؤرخون بتفصيلاتها. كان التعميم الذي وضعه المؤرخون ليس إلا قاعدة عملية. تقول هذه القاعدة: إذا أردت الحصول على نتيجة سياسية معينة يجب أن تبحث عن الظروف الاقتصادية التي تؤدي إلى تحقيق مثل هذه النتيجة. وإن أردت تأسيس حكومة سياسية ذاتية أو حكم ذاتي سياسي يجب أن تسعى لتحقيق الأحوال الاقتصادية والصناعية التي لا تتعارض مع هدفك السياسي أو تعمل بصورة مناوئة له.

ترك مثل هذا الوضع مجالًا واسعًا لعدد كبير من الأشكال المختلفة للرأي السياسي والسياسات العملية تبدأ من العمل السياسي لمنع الاتجاه نحو الاحتكارات بعد أن بات لها نفوذ قوى غير مستحق وتنتهي بمحاولات لتأميم الصناعة والمشروعات التجارية.

بينما وضع الماركسيون قانونًا يزعمون أنه قانون علمي ثم يؤسسون سياساتهم العلمية من التطبيق الفعلي أو المزعوم للقانون الذي قد تم وضعه.

لقد عقدت الأمور والوقائع المتعلقة بأثر العامل الاقتصادي على الظروف السياسية، سواء كان هذا الأثر معتدلًا أو متطرفًا، مشكلة الحرية الديمقراطية حين تم تشكيل الاتحاد. كانت النظرية الديمقراطية الأصلية بسيطة في مفرداتها بسبب بساطة الظروف والأحوال التي أدت إليها. وافترضت وجود رغبة شديدة في الطبيعة الإنسانية للحرية الشخصية، وللتحرر من خضوع المعتقدات الشخصية والسلوك لقوى خارجية. ارتبط الاعتقاد في هذه الرغبة باعتقاد آخر، تولّد من الظروف التي أثارت أو ولدت الكفاح من أجل الاستقلال، بأن العدو الرئيسي أو العائق الأكبر أمام تحقيق هذه الشرعية يتمثل في ميل المسئولين الحكومين لتوسيع نفوذهم دون حدود. فتم حينئذ افتراض أن الضمان الوحيد ضد مثل هذا النفوذ يتمثل في تأسيس «حكومة جمهورية». وتم اعتبار تأسيسها كافيًا للحد من هذا الميل.

نتج عن هذا الاعتقاد الأخير صراعًا مستمرًا للحصول على الاستقلال عن الحكم البريطاني. وتم تعزيزه عن طريق تذكر الأفراد للظروف والأحوال السابقة التي قد دفعتهم إلى الهجرة من موطنهم الأصلي. أما في حالة «جيفرسون»، أكثر القادة الأمريكيين ثقافة وسعة أفق، فقد قوي لديه هذا الاعتقاد من خلال ما لاحظه شخصيا أثناء إقامته في فرنسا. إذ دفعته بعض هذه الملاحظات أو المشاهدات التي تأييد مقولة إن الفرد الذي يحيا في بلد تحكمه حكومة متسلطة واستبدادية يكون إما مطرقة أو «سندانا». وأستطيع القول إن هذا المذهب لقى نوعًا من التأييد السلبي، إن جاز مثل هذا القول. ولم يكن هناك عدو محدد واضح للحرية في القرن الثامن عشر يلوح في الأفق بالرغم من أن «جيفرسون» قد تنبأ بظهور مثل هذا العدو بسبب نمو التصنيع والتجارة والمدن ذات الكثافة السكانية المرتفعة

تمثّل على أية حال لب هذه المقولة أو هذا المذهب في التوحيد بين الشعور بالحرية ونمو الشعور بالتفرد أو الإحساس بالفردية. وتم اعتبار قدر الحرية التي يحصل الفرد

عليها مقياسًا لتحقق فرديته. ويمكن تفسير مثل هذا النهج أو الإيمان بطريقتين مختلفتين. الأولى: أنه يُعد تعبيرًا عن أحوال الرواد فقد كان مناسبًا لتلك الظروف، ولكنه بالنسبة للحقيقة الكلية عن طبيعة الفرد وطبيعة الحكومة يُعد ساذجًا. والثانية: إنه يُعبر بالرغم من أن الفكرة خيالية عن مبدأ يجب المحافظة عليه وبذل الجهود لتحقيقه إن كان للبشر حقًا أن يحيوا كبشر. وسواء تم تسميته حلما أو رؤية فقد دخل هذا المذهب في نسيج الفكر الذي كان له أثرًا كبيرًا في الحياة الأمريكية.

حدث تأثير لهذا المذهب في اتجاهين. فمن جهة، أدى إلى بذل الجهود لتقوية الظروف والأحوال التي أدت إلى ظهوره وتدعيمها. ومن جهة أخرى، أدى إلى إهمال ملاحظة ما يحدث في الواقع بالفعل، وتصور أن النظم الجمهورية تُعد الآن في أفضل أحوالها بعد أن كانت متحللة ومنهارة. بات هناك الآن أشخاص يعتقدون أن النتائج غير الديمقراطية للتطور الاقتصادي قد هدمت الديمقراطية الحقة. ولا يمكن قيام هذه الديمقراطية السياسية واستردادها إلا عن طريق تأميم الصناعة والأعمال التجارية والمالية. كان وجود هذا الاعتقاد بغض النظر عن مدى صحته دليلًا على تغير خطير في الظروف كان الآباء المؤسسون يرون أن التحكم في إنتاج السلع وتوزيعها عن طريق أي وسائل أو وسائل سياسية مهما كان حجم هذا التدخل السياسي يمثل هدمًا كاملًا لكل ما قد كافحوا من أجل تحقيقه. وظهر رأي شبيه بهذا الرأي السابق وأكثر قوة منه حين حاولت إحدى الحركات حتى وإن كانت معتدلة إلى حد ما، إجراء نوع من السيطرة الاجتماعية على الأعمال عن طريق العمل السياسي. وتم اعتبار مثل هذا الإجراء هدمًا للروح الأمريكي. ويُعد هذا الانقسام بغض النظر عن مدى صحة أي الاتجاهين شيئًا ضارًا لقضية الديمقراطية.

ليس مهما أن نقرر أي هاتين المدرستين للنظرية الاجتماعية صحيحة وصائبة. بل ولا يفيدنا أن نحكم ما إذا كان العمل الحكومي بالضرورة معاديًا للحرية الشخصية أو ما إذا كانت هذه الحرية تصبح حرية جوفاء مالم تتلق نوعًا من الدعم السياسي المنظم. وإنما المهم ملاحظة تعقد الموقف السابق من الحرية. إذ بدا هذا التعقيد واضحًا

حين أصبح من الممكن القول بأن المحافظة على النظم الديمقراطية والمؤسسات يتطلب نوعًا من التوسع في الوظائف الحكومية الذي قد حاربه المؤسسون الأوائل. لقد تحول الموقف بغض النظر عن مدى صواب أي مدرسة للفلسفة الاجتماعية منهما، حين قدمت مشكلة «الحرية والديمقراطية» نفسها باعتبارها مشكلة شخصية أساسًا. ويمكن تقريرها والحكم عليها وفقًا لاختيارات الشخص وأفعاله. فلقد كان كل ما نحتاج إليه وفقًا للفكرة الأولى أو السابقة يتمثل في المحافظة على حيوية الرغبة في الحرية والتي تعد فطرية في الإنسان، والحرص في نفس الوقت على مراقبة أفعال المؤسسات الحكومية. كانت الوسائل المطلوبة للمحافظة على دوام الحكم الذاتي وفقًا لهذه الأمور الأساسية بسيطة. وتمثلت تقريبا في مسئولية المسئولين الشخصية تجاه المواطنين الذين ينوبون عنهم، وصيانة حق الانتخاب العام، وإجراء الانتخابات الدورية حتى يستطيع المسئولون أن يقدموا تفسيرا لطريقة عملهم، وتحقيق حكم الأغلبية، وتصغير حجم المؤسسات والوحدات الحكومية قدر الإمكان حتى يستطيع الناس معرفة نوابهم. وتُعد كل هذه الإجراءات إضافة إلى القضاء الكامل على كل بقايا النظام الإقطاعى الذي جاء من بريطانيا كافية، شريطة التمسك بميثاق الحقوق، والمحافظة عليه. إذ يقدم هذا الميثاق الضمانات الكافية ضد تجاوزات المسئولين الحكوميين ضد الحرية الشخصية مثل الحبس التعسفي. لقد أسس هذا الميثاق الشروط الأخلاقية والنفسية لقيام الحكم الذاتي عن طريق تأكيد حرية التعبير، وحرية الصحافة، وحرية اختيار العقيدة، وحرية الاجتماع. وحين تتم المحافظة على هذه الحقوق فإن الوسائل والضوابط الحكومية القليلة والبسيطة التي تم ذكرها تؤمن قضية المؤسسات والنظم الحرة وتقدم الضمانات الكافية لها.

لقد أصبحت العوامل التي تؤثر على وظائف الأجهزة الحكومية والمحافظة على الحريات المنصوص عليها في «وثيقة الحقوق» أكثر تعقيدًا من تلك الموجودة من قرن ونصف مضى. بات التعقيد مسألة واضحة ولا جدال فيها. فإن كان هناك من يعتقد في ضرورة زيادة السيطرة الاجتماعية على النشاط الاقتصادي أو من يسمح بإطلاق المبادرة

الفردية والذاتية لأقصى درجة ممكنة في الصناعة والتجارة، فإن كلاهما يحب أن يعترفا بأن العوامل الموضوعية والقوى غير الذاتية باتت مسيطرة بصورة لم يتم توقعها في الأيام الأولى للجمهورية.

بات من المؤكد سواء تم حسم المسألة السابقة أو عدم حسمها أن معدل الأنشطة الخارجية أو الموضوعية في تحديد مسار الحوادث قد زاد عن معدل الأنشطة الذاتية أو الشخصية. أصبحت الآلة وسيلة عامة مقارنة بالأداة اليدوية. تم استبدال القوى الخارجية والموضوعية التي تعمل على نطاق واسع، وتتحكم فيها أسباب خارجية ولها آثارها العامة بالأشياء التي كانت تواجه الإنسان وجها لوجه مثل المساحات الشاسعة من الأراضي والكوارث الطبيعية التي يحاول التحكم فيها أي أشياء تحقق التحام الإنسان بالطبيعة، وحافظت على الصلة الوثيقة والمباشرة مع الآخرين. ويُعد التغير الذي طرأ على الإنتاج مثلًا على ذلك. فتم استبدال المصانع الكبيرة ذات الأعداد الضخمة من العمال الذين لم يرون صاحب العمل على الإطلاق بالعدد الصغير المحدود من العمال الذين كانوا يعملون جنبا إلى جنب صاحب رأس المال في محل صغير. أصبح العمال لا يعرفون صاحب رأس المال الذي يكون عبارة عن مجموعة من المساهمين الذين لا يعرفون بعضهم البعض. بل لقد فصلت الحاجة لرؤوس الأموال الضخمة بين الذمة المالية للشخص وملكية الشركة. تغير مفهوم الملكية بصورة تامة اختفى مفهوم الملكية بالمعنى القديم. بمعنى آخر تم استبدال المدن التي لا يعرف سكانها بعضهم البعض، ولا يعرف الفرد جاره أو من يسكن معه في نفس البناية بحياة القرية حيث يعرف كل فرد جميع أفرادها. أصبح سكان المدينة في المجال السياسي لا يعرفون مباشرة من يعطونهم أصواتهم إلا بالاسم فقط.

كانت هناك مجموعة من العوامل والظروف التي تفصل بين ما يقوم به الشخص من أفعال ورؤية نتائجها، بما فيها تلك النتائج التي قد يستفيد منها. إذ أدت المسافات الواسعة المكانية والزمنية إلى عدم قدرة الفرد على رؤية العدد الكبير من المصانع التي يخرج منها المنتج النهائي للسلع. وإذا ما أصبح من الممكن توقع مثل هذه النتائج فإن العوامل والمؤثرات لا يستطيع الشخص السيطرة عليها أكثر من سيطرته على العوامل

التي تؤدي إلى حدوث الزلازل. وتُعد زيادة عدد العاطلين، والنقص الشديد في حجم الإنتاج، وعدم الاستقرار في علاقة العمال بصاحب العمل مثالًا على ذلك. وحين تظهر على العامل علامات نقص المهارة والكسل، ويظهر على صاحب العمل حالة من عدم المبالاة فإنه لا يمكن فهم مثل هذه الحوادث المتكررة إلا باعتبارها دليلًا على أن قوى العمل لا تقع تحت السيطرة الشخصية لكل من العمال وصاحب العمل. وتعتبر الاقتراح المثار الآن عن سحب حق التصويت ممن يتركون أعمالهم، وحرمان كل العمال الذين لا يُسددون ديونهم من هذا الحق، تطبيقًا لمقولة «الإنجيل» التي تقول «تأخذون من الناس الأشياء التي ليست لديهم».

يهتم العمل السياسي بالعمال حين تنشر البطالة كما يحدث الآن، وبسياسة التوظيف، وبالعوامل المؤثرة عليها. ولا تكسب هذه العوامل تلك الأهمية حين تكون الظروف مستقرة، وفرص مؤمنة. وتقوم الدول الصناعية بإقامة المشروعات الحكومية لتوفير فرص العمل، ويتم تقديم المعونات وتأسيس مشروعات بمساعدة الحكومات لتخفيف الأضرار التي نتجت من فشل أصحاب الأعمال الصناعية والتجارية. وتُعد الطبيعة المسكنة لمثل هذه المعالجات دليلًا على التعامل مع الأعراض وليس مع الأسباب. ثبت أن الظروف الاقتصادية يصعب التحكم فيها، وبالتالي يتم اللجوء إلى الحلول المؤقتة. ولقد دفعت عدم فاعلية عملية الإصلاح وتفاقم الأضرار إلى انتشار الدعوة إلى العودة إلى المبادأة الفردية، وترك من يملكون طرق الحل يحددون مسار الحوادث.

لم يوجد ما يمنع من تحقيق مثل هذه الاستجابة لنوع من التقدم. إذ كانت الظاهرة السياسية الواضحة في السياسات الأمريكية، تتمثل في تأثر الغاضبين بالأضرار التي يعانون منها وتعاني منها الدولة أيضا. وطالما كانت محاولات القضاء على هذه الأضرار تؤثر على أفعال الحزب الحاكم دائما، فإنه يعاني دائما من احتمالات النجاح أو الفشل في القضاء عليها. الأمر الذي يؤدي إلى تعاقب الأحزاب في الحكم، وتعدد الخطط السياسية، ونجاح بعضها وفشل البعض الآخر. وهكذا يكون معيار نجاح الحزب أو فشله في القضاء على الكارثة الاقتصادية معيارًا يتم به الحكم على الأحزاب. وحين عجزت الأحزاب

السياسية القائمة في التغلب على الأضرار، وفشلت في إدارة الأعمال وفي التغلب على الآثار الاجتماعية للصناعة الحديثة، تولّد شعورًا بعدم الثقة في المؤسسات النيابية وكل أشكال الحكومة المنتخبة. ويوضح ذلك بسبب الهجوم على الديمقراطية من جانب اليمين واليسار، ويثبت في نفس الوقت عدم وجود سبب يجعل بلدًا على درجة كبيرة من التقدم الصناعي مثل الولايات المتحدة محصنة ضد هذا الهجوم.

كانت الطبقة المالكة في تلك الفترة تتمتع بدرجة من الأمان النسبي إلا أنها كانت تشعر بنوع من عدم الاستقرار بسبب الركود الاقتصادي المتكرر. واتجه عمال المصانع والفلاحون إلى تكوين الحركات الشعوبية، وإبرام الاتفاقات المرضية لكل الأطراف، وإجراء التعاقدات الجديدة للتغلب على هذه الحالات المتكررة للركود الاقتصادي إلا أنها فشلت في تحقيق نوع من الوحدة السياسية بسبب تضارب مصالحهم. ومع ذلك قد يكون من الحمق تصور أن حالة عدم الاستقرار التي عانت منه الطبقة الميسورة لن تدخلها بعمل سياسي لتقوية نفوذها. بل يمكن القول أن نشاطها يزداد حين تفشل الأنشطة التي تقوم بها الجماعات التي تُعد راديكالية من وجهة نظر هذه الطبقة في إصلاح الموقف المتأزم.

كذلك نلاحظ أن الطبقة المتوسطة من جانبها تتجه إلى جانب الانحياز إلى النظام والقانون حين تزداد جوانب الخلل. وربما تُعد من سخرية الأقدار أن تدفع الرغبة في تحقيق الأمن مجموعتين متعارضتين من وجهة النظر الاقتصادية إلى قبول الصيغة الديمقراطية للعمل السياسي. فلقد كان توافق هذه «الرغبة في الأمن» بين الاتجاهين السياسيين المتضادين في أوربا سببا في استبدال النظم البرلمانية بالنظم الديكتاتورية في دولها. ونستطيع القول أن الخطر من نشأة الفاشية في هذا البلد يظهر من شيء مشابه لذلك، ويُعد من التناقض أن نفترض أن الطبقة صاحبة الوضع الاقتصادي الأفضل تستطيع أن تؤسس نظامًا دكتاتوريًا دون دعم شعبي قوي أي دعم وتأييد من هم أقل حظًا. وهكذا نلاحظ أن كلمة «الأمن» تغطي مجموعة ضخمة من المصالح المتعارضة التي قد يكون لأصحابها تصورات مختلفة للظروف والمطلوبة لتحقيق الديمقراطية والمحافظة عليها.

باختصار، خلقت التطورات الاقتصادية، التي لم يتم توقعها حين تشكلت نظمنا السياسية نوعًا من الخلط والتشكك وعدم الثقة في أدوات عمل الحكومة الشعبية. وبالتالي تعرضت فكرة الديمقراطية لضغوط شديدة. لقد تغيرت الأحوال والظروف والأوضاع إلى مدى أبعد بكثير من النتائج الجزئية التي قد توقعها «جيفرسون» بسبب نمو حركة التصنيع والتجارة على حساب الزراعة. لم يتوقع «جيفرسون» زيادة النفوذ السياسي للعمال كالذي حدث في بريطانيا العظمى نتيجة عملية التصنيع، وللدور الذي لعبه هذا النفوذ في تحرير الحكومة. كذلك، ليس هناك ما يدعو للدهشة من ملاحظة أن الاهتمامات التي ركز عليها كل من «جيفرسون» و«هاملتون» قد تبدلت بسبب السلطة السياسية الفيدرالية[1]. وبدأ الاعتماد على المبادئ والخاصة التي وضعها «جيفرسون» للحكم الذاتي والسلطة المطلقة للشعب، واعتبار السعادة والرفاهية الغاية القصوى للحكومة، لتأييد مجموعة من السياسيات التي كان «جيفرسون» يعارضها حين وضع هذه المبادئ والخاصة.

وتُعد المشكلة الحقيقية أعمق من ذلك. إذ لم يوجد تحديد واضح لمسار الحركة السياسية واستمرارها بسبب الخلط الموجود والارتباك في الحركات الاجتماعية العامة. ولا يمكن إنكار أن الاتجاه العام نحو السيطرة الشعبية أو العامة على الصناعات الخاصة والمشروعات التجارية في الولايات المتحدة كان كغيره في الدول الأخرى. إلا أن الحركة لم تكن محددة المعالم والخطوط من الناحية النظرية من ناحية، ولم تكن نتائجها متسقة مع الواقع من ناحية أخرى. ويمكن القول أن هذه الحركة ووضعها تُعد دليلًا قويًا على صحة مقولة «هيربرت سبنسر» بأن الوضع الاقتصادي يكون معقدا جدًا لدرجة تجعل السياسات التي تخدمها السلطة العامة تأتي نتائجها مخالفة تمامًا لما قد وضعت هذه السياسات من أجله. وغالبا ما تأتي هذه النتائج عكس ما كان متوقعًا منها، كما حدث في بلدنا بالنسبة للنتائج التي وضعت للسيطرة على الإنتاج الزراعي.

---

(١) ألكسندر هاملتون (١٧٥٧ - ١٨٠٤م) سياسي أمريكي شارك في حرب الاستقلال (المترجم)

مازال حدثينا الآن يتعلق بالأثر المباشر للأوضاع الاقتصادية على المعتقدات السياسية الديمقراطية والعادات. لم يصل قدر التدهور والضعف في بلدنا الآن إلى نفس القدر الذي وصلت إليه في الدول الأوروبية التي ظهرت بها نظم الاشتراكية الوطنية. ومع ذلك ظهر نوع من الشك وعدم الثقة بالنسبة لعلاقة الديمقراطية السياسية بالأوضاع الحالية. يرتبط بذلك أيضا بحدوث نوع من التغير في الأوضاع التي كان من الممكن ملاحظتها أو تنظيمها بالفكر والمهارة الشخصية أو الفردية. وقد ظهر هذا العجز من جانب الأفراد على التأثير على مسار الأحداث في تكوين الاتحادات لتأمين الحماية من التأثير المدمر للقوي الخارجية أو غير الذاتية. انتشر الحديث في كتابات علماء الاجتماع الآن عن هذه الجماعات، بل واحتلت نفس مكانة الأفراد في تلك الكتابات. فمثلًا ظهرت من جهة، الاتحادات التجارية للتفاوض حول تعظيم الأجور، وساعات العمل والأوضاع المناسبة، وظهرت من جهة أخرى الاندماجات، والاحتكارات، وجمعيات الشركات وأصحاب رؤوس الأموال. لقد حدثت هزة عنيفة للحكم الذاتي والإدارة الذاتية حين حاز النشاط الجمعي على قدرة التأثير والقوة بعد فقدان الجهد الفردي الفاعلية والقدرة على التأثير.

كان لنمو الاتحادات المنظمة أثر على الجزء الخاص «بأن الناس يجب أن يكونوا أحرارًا ومتساوون في الحقوق والواجبات» من المذهب الديمقراطي. لم يعن مبدأ المساواة إطلاقًا المعنى الذي قد قصده بعض نقاده. لم يُطالب «بالمساواة» في الهبات الطبيعة. وإنما كان مبدأ أخلاقيًا، وسياسيًا، وقانونيا وليس مبدأ نفسيًا على الإطلاق. اعتقد «توماس جيفرسون» اعتقادًا صادقًا في أرستقراطية طبيعية، كما فعل «جون آدمز». وكان حقًا الشعور بالظلم النفسي من أحد الأسباب التي أدت إلى أهمية المطالبة بالمساواة القانونية والسياسية. وإلا رد أصحاب الوهبة، بقصد أو دون قصد، ضعف القدرات لدى البعض بأنها نتيجة طبيعية للعبودية. والواقع إن كلمة الطبيعة أو طبيعي تعد من الكلمات الأكثر غموضًا والتي يتم استخدامها لتبرير مجموعة من الأفعال. وكان غموض معنى هذه الكلمة سببا في استخدامها للدفاع عن غاية أو شيء مرغوب. وتعنى

الكلمة ما هو أصلي أو بدائي أو فطري أو ما يولد به الإنسان حين يقارن بما هو مكتسب من التربية أو الخبرة. ومع ذلك، تعني أيضا ما قد تعود الناس على القيام به وفقًا للعادة حتى أنه من الصعب تخيل القيام بشيء غيره أو مختلفا عنه. باتت العادة طبيعية ثابتة ولها نفس صفات الطبيعة الأولى. وأصبح لكلمة «الطبيعة» أو طبيعي مغزى أخلاقي، يعني أن ما يكون عاديًا يكون صائبًا، ويجب القيام به وتحقيقه.

حاز القول بأن الناس أحرار ومتساوون بالطبيعة بنفس الاهتمام والتقدير الذي ينسب لكلمة طبيعي بمعناها الأول. وتم به تبرير المعنى الأخلاقي للكلمة. وأسست صفة «الطبيعية» بالمعنى الأخلاقي الأساس الخلقي للقانون والسياسة في النظرية الديمقراطية. شكل الحق فى ممارسة الحرية الذي اعتبر حقًا أخلاقيًا في ظل الأوضاع القائمة وسير الحوادث وخاصة الأحداث الاقتصادية تهديدًا خطيرًا للحق الأخلاقي في المساواة القانونية والسياسية. وإذا كنا لا نقصد أن ثورة البخار والكهرباء لم تقلل من شرعية الإيمان الخلقي في المساواة فإن عملهما وما نتج عن وجودهما قد شكل مشكلة صعبة جديدة. فلا يمكن تقدير أثر الأحكام القضائية ومعايير الإدارة ومقاييسها، والقوانين البرلمانية والتشريعات، والإجراءات الحكومية والقرارات للمحافظة على المساواة والحرية على مستوى النتائج الشخصية المباشرة تقديرًا صحيحًا. إذ يجب أولًا أن نقيم آثارها على الأوضاع الاجتماعية المعقدة (والتي تعد مسألة تخمين) ثم نتصور ماذا يكون تأثير هذه الأوضاع الاجتماعية الجديدة على الأشخاص أو الأفراد.

وإذا فرضنا جدلًا، امتلاك كل فرد، بصرف النظر عن عدم المساواة في امتلاكهم للمواهب، لملكة العقل والفهم العام التى افترض العقليون المتفائلون في القرن الثامن عشر امتلاك الناس لها، فإن هذه الملكة لن تستطيع القدرة على الحكم على علل الأفعال السياسية والقواعد القانونية ونتائجها في الوقت الحاضر. إذ تختلف طبيعة التجربة أو التجريب في الميدان الاجتماعي عن طبيعته في العلم الطبيعي. فليس التجريب في الميدان الاجتماعي إلا عملية للمحاولة والخطأ مصحوبة بمجموعة من الآمال وقدر كبير من المناقشات. وليس التشريع إلا نوعًا من التحايل الذكى والحل المؤقت لتخفيف

وطأة الأوضاع الناتجة عن مجموعة من السياسات. بدا أن تركيز السلطة المؤدي إلى الديكتاتورية يُعد البديل الوحيد. وطالما أن التشريع يستطيع فقط وضع القوانين العامة، ولا يفسر ذاته بذاته، وليس كاملا للتطبيق بصورة مباشرة، وطالما أن انتظار أحكام المحاكم وقراراتها لتفسير معنى القوانين حين يتم تطبيقها على الواقع عملية مكلفة وغير مؤكدة، فإن القوى التنفيذية تملك قدرات متعددة وقوية، بالرغم من عدم اتساق ذلك مع مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث الذي مازال مجرد نظرية دستورية اسمية فقط. لقد تأثر دعاة الحرية والليبراليون الخائفون من الديكتاتورية. وشاركهم في هذا التأثر الأشخاص الذين عانوا من سطوة هذه القوى التنفيذية. وقاموا جميعًا بالهجوم. لم يدركوا الحاجة الملحة إلى مؤسسات ونظم إدارية جديدة، وأن المشكلة الحقيقية تتمثل فى تأسيس أجهزة مدنية ذكية تستطيع أن تمارس عملها في ظل وجود أوضاع بيروقراطية صارمة وقوية.

المسألة المهمة هنا أن النظرية وعملية التطبيق نفترض مسبقًا وجود نوع من الانسجام بين الحرية والمساواة. فحين تمت ممارسة الحرية في الصناعة والتجارة أدت مسألة عدم المساواة في النتائج الاقتصادية إلى نوع من رد الفعل المضاد تجاه وجود مبدأ تكافؤ الفرص أو المساواة. وقد تمسك من لديهم قضية خاصة يدافعون عنها بأن في أكثر الدول ديمقراطية، وفي ظل وجود أوضاع أفضل، يكون لأولاد الفقراء نفس الفرص التي لأولاد الأغنياء في المدارس التي تدعمها الدولة. ولا يُعد نوع من التعويض المناسب القول إن أطفال الأغنياء يعانون دائما بسبب الأوضاع التي تساوي بين الجميع.

ظهرت المشكلة العلاقة بين الحرية والمساواة بشكل واضح في المحاولات التي اتخذتها الثورة الفرنسية لمنع قيام الاتحادات والجمعيات الطوعية. وذلك لاقتناع قادة الفكر الثوري ودعاة الحرية والمساواة والأخوة بأن الاتحادات معادية للحرية. كما تم في «إنجلترا» وضع مجموعة من القوانين التي تمنع تأسيس الاتحادات التجارية باعتبارها بؤرة للمؤامرات وإن كان ذلك لأسباب مختلفة عن تلك التي ظهرت في فرنسا. ومع ذلك، يثبت الخوف من تكوين الاتحادات والتنظيمات مهما كان سببه أو مصدره، ليبراليا كان

أو رجعيًا، وجود مشكلة. لا يُعد ما صرح به الرئيس السابق «اليوت» نمطًا جديدًا من الفكر الليبرالي. إذ عبر عن خوفه من أن نمو اتحادات العمال قد يضع حدًا على حرية الأعمال الحرة، ويُشكل قيدًا على العاملين بالأجر وعلى متى يعملون وأين. أو يزداد قدر هذا الخوف حين يتعلق الأمر بالمؤسسات المغلقة[1]. وانزعج العديد من الذين فضلوا من حيث المبدأ الصفقات الضخمة وحرية التجارة من وجود مثل هذه المؤسسات. ليست المشكلة الحقيقية هنا في من يكون على صواب أو على خطأ في موقفه، وإنما أن أوضاع الصناعة والتجارة بعد تطبيق التكنولوجيا، قد خلقت بصورة لم يتم توقعها، مشكلة العلاقة بين التنظيم والحرية أي ما يسميه الفلاسفة تناقضًا أو تضاربًا في النتائج.

ظهرت حجج متعددة تؤيد القول بأن الأفراد لا يمكن تحررهم إلا عن طريق التنظيمات الكبرى من جهة، وحجج تؤيد القول بأن هذه التنظيمات تشكل قيودًا على حريتهم من جهة أخرى. وبينما تعد الجمعيات العمالية، واتحادات العمال، واتحادات رجال الأعمال جانبين لعملية واحدة فإن يسمى «بالتجمع الاستهلاكي» يتساوى شكه تجاههما معًا وفقًا لما يسببانه له من إزعاج مباشر في وقت ومعين. وتعتبر هذه الحجج السؤال عن كيفية وجود الإنتاج الكبير والتوزيع على نطاق واسع واختفاء الحواجز المكانية بسبب توفر وسائل النقل والاتصال السريعة، سؤالًا من الصعب الإجابة عليه ومن المستحيل تفسيره. ومع ذلك يُعد وجود عدد من الذين لا يؤمنون بروح النظرية الديمقراطية أو يتمسكون بحرفية النصوص، ويعلنون مسئولية مجموعة أو أخرى من هذه التنظيمات عن انهيار الحرية والمساواة، واقعة تثبت ظهور مشكلة جديدة بغض النظر عن طريقة حلها أو معالجتها.

قلّت الثقة في المؤسسات البرلمانية بسبب كثرة الأحداث وتعقدها. كيف تستطيع مجموعة منتخبة من الناس، يتم اختيارها وفقًا لمجموعة من الأحزاب، أن تكون لديها الخبرة والمعرفة والمهارة الكافية للتعامل مع هذه المسائل المتضاربة والظروف

(١) مؤسسة مغلقة: Closed shop: مؤسسة لا تشغّل إلا النقابيين. (المترجم)

المتشابكة؟ إن مسألة الصراع بين الجهة التشريعية والأجهزة التنفيذية قصة قديمة في الحياة الأمريكية خاصة حين يكون للرئيس قناعاته الخاصة القوية. ويحدث في حالة وجود هذا الصراع في التاريخ ككل وليس التاريخ الأمريكي وحدة أن ينصب الجهاز التنفيذي من نفسه وسيطًا للجماهير ويتجه الجهاز التشريعي المنتخب إلى الدفاع عن المصالح الخاصة. ودائما ما تواجه الأجهزة التشريعية صعوبات كثيرة في مواجهة الأوضاع الفعلية. وتزداد حدة هذه الصعوبات بسبب الاعتقاد العام بأنها تعمل بالتعاون مع المحاكم والأجهزة الإدارية لخدمة المصالح الخاصة. ودائما ما يحدث هذا التعاون بسبب تبادل المصالح وانتشار الفساد. توفر عدم الثقة في المؤسسات البرلمانية الفرصة أمام مثيرى الشغب والمنادين بالنظام الديكتاتوري. يتحدثون عن الجماهير المقهورة وعن القهر، ولكنهم ليسوا في الحقيقة إلا أداة واعين كانوا أو غير واعين، لصورة جديدة من صور القهر. وقد قال «هوي لونج» إن الفاشية تنتشر في هذا البلد تحت مسمى الدفاع عن الديمقراطية وحمايتها من أعدائها[1].

يجب أن تشمل أى دراسة كافية للعلاقات القائمة بين السياسة والاقتصاد دراسة للأوضاع في القرية، والمدينة والدولة، والأمة. وتؤيد نتائجها الدعوة القائلة بأن العلاقات المتبادلة والمتداخلة بين الصناعة والحكومة تضفي وجها جديدًا على مشكلة السياسات الديمقراطية. وأعرض فقط لواحدة من هذه السياسات. لم تكن الصناعات الحديثة تصل لتطورها الحالي دون تشريع المجلس البلدي. ويُعد هذا المجلس كيانًا سياسيًا خلقته الدولة. لا يمكن أن يوجد دون وجود المشرعين والمحاكم. وظهرت المناقشات العديدة حول تحجيم عمل القوى السياسية أو لا مركزيتها حين تم التصريح بتأسيس المجلس البلدي التجاري. كان الصراع المرير في هذا البلد بين المصالح التجارية والأعمال الحكومية ليس إلا صراعًا حول ما إذا كان الطفل يتربى في حضن الدولة أو

(١) هوى لونج: Hueylong (١٨٩٣ - ١٩٣٥) حاكم ولاية لويزيانا (١٩٢٨- ١٩٣٢) سيناتور في مجلس الشيوخ (١٩٣٢- ١٩٣٥) رفع شعار المشاركة في الثروة، وكل إنسان ملك، وضرورة توزيع الثروة، وطالب بفرض ضريبة للملكية. (المترجم).

أن يتحكم الجد في أفعال والدي الطفل. وتثبت عملية تأسيس الدولة للمجالس البلدية طبقًا لقرارات المحاكم بصورة إيجابية، أن مسارات السياسة والأعمال التجارية تتلاقى وتختلط في العديد من المواقف وبطرق متعددة، لم تكن حكومتنا تراها حين تأسست أو تدركها. وتُعد الأقوال الساخرة عن الفرق بين أيام استخدام عربة نقل البريد والركاب والسكك الحديدية والطائرات ليست إلا مجرد تعبيرات عن التغيير الكبير الذي طرأ على العلاقات الإنسانية بسبب التغير في وسائل نقل المنتجات الصناعية، والتغير في مجال الصناعة عموما. تتطلب هذه العلاقات الجديدة إعادة صياغة للحقوق والواجبات. كانت هذه الحقوق وتلك الواجبات قد صيغت حينما كانت المشكلة الرئيسية تتمثل في المحافظة على العلاقات بين الأفراد. لم تعد هذه الواجبات وتلك الحقوق التي وضعت لضبط العلاقة بين فرد آخر كافية لضبط العلاقات بين الاتحادات الكبرى التي حلت محل الأفراد، وأخذت دورهم كقوى كبرى مؤثرة في المجتمع. وتثير ضرورة الحاجة للتغير مسألة ما إذا كانت الأدوات الديمقراطية القائمة قادرة على إحداث مثل هذا التغيير أو على الأقل تؤدي إلى حدوثه.

سيطرت هذه المسألة الرئيسية التي أشارت إليها كل هذه الاعتبارات السابقة على المناقشات التي جرت بين الأطراف المختلفة بالنسبة للخطط والسياسات التي يجب إتباعها. فاحتدمت مثلًا المناقشة حول الدخل الخاص. طالما أصبحت كل العمليات التي تتم سواء من جانب العمال أو أصحاب رأس المال جماعية فإن الملكية والإدارة ووسائل السيطرة يجب أن تكون جماعية. وبالتالي يحدث نوع من الحرمان من الدخول الخاصة كالإيجار والفوائد وأرباح الأسهم. يرى الديمقراطيون أن هذه الغاية التي وضعت للمحافظة على الديمقراطية تثير مسألة إمكانية القضاء عليها أيضا بوسائل ديمقراطية. فهل يمكن أن يتم التغير بطرق ديمقراطية؟ وإذا افترضنا حدوثه، هل يمكن أن تتأثر عمليات إنتاج السلع وتوزيعها والخدمات إلا عن طريق السلطة المركزية التي تعد في نفس الوقت هادمة للديمقراطية؟ واجه السؤال الأول من هذين السؤالين أي هل يمكن حدوث التغير بالطرق الديمقراطية انقسامًا عميقًا من جانب الاشتراكيين. رأى

بعضهم أن الانتقال يمكن أن يتأثر بالطرق الديمقراطية المعترف بها. بينما يرى البعض الآخر والقطاع الأكثر عددًا أن الدول الديمقراطية مرتبطة بطبيعتها بالأشياء التي يجب القضاء عليها والتخلص منها[1]. لذلك، قد يُعد الاعتقاد بأن التغير يمكن أن يحدث عن طريق غير طريق العنف والتخلص الكامل من الحكومات السياسية القائمة نوعًا من التناقض أو الخداع المتعمد. إذ من المستحيل نقل السلطة إلى.. ممثلي العمال وعمال المصانع الكبرى بطريقة سلمية وفق هذه النظرة تعتبر الدولة السياسية بطبيعتها سلاح الفئة السياسية الحاكمة. وطالما أن هذه الفئة رأسمالية برجوازية فمن البديهي بالنسبة لها أن يبدأ التغير من القضاء على نفسها وتدميرها تدميرًا كاملًا.

لنفرض أن التغير قد حدث بطريقة أو بأخرى ماذا يحدث بعد ذلك؟ تعد عملية طرح السؤال مساوية تمامًا لعملية لفت الانتباه لمسألة أخرى تابعة، لم يتم الانتباه إليها بصورة كافية من قبل أو كان الانتباه لها ضعيفًا نسبيًا لحد ما. إذ يتعلق جانب كبير من إجابة السؤال بعملية تحقيق الخير أو الشر في النهاية أو بوصف ما يحدث بأنه الأفضل أو الأسوأ. طالما أن محاولة تصور مكونات الدولة الاشتراكية التي لم توجد من قبل يُعد ضربًا من اليوتوبيا فإن المحاولات التي يجب القيام بها لتحقيق الانتقال السلمي للمجتمع الاشتراكي قد تكون عن طريق الثورة العنيفة أو عن طريق العملية التربوية. وظل عدد كبير من الاشتراكيين المنتمين للنمط الأخير داخل نطاق فكرنا الديمقراطي مؤمنين بأن الاستخدام المتواصل للوسائل الديمقراطية يُنضج تلك الوسائل أو الطرق التي يمكن أن تحل المشكلات التي تظهر نتيجة التطبيق. ومع ذلك، من الواضح أن المشكلة لم يتم الانتباه الكامل لها. إذ في الوقت الذي تتوحد فيه الأفكار الشعبية عن الاشتراكية والدولة أو الحكومة الاشتراكية نجد من بين الديمقراطيين الاشتراكيين من يعارض هذا التوحيد.

أخذت السيطرة الاشتراكية على الصناعة حتى الآن صورة «التملك» أو «التنظيم»، ورعاية الموظفين الحكوميين للمشروعات الصناعية. ويحدث ذلك في البلدان الاشتراكية

---

(١) المقصود هنا أثناء عملية الانتقال والتغير. (المترجم)

الوطنية والاشتراكية البولشفية والدول الديمقراطية. ولم يثبت نظريًا أو عمليا اختلاف الدولة الاشتراكية عن الدولة الرأسمالية. وإذا أجبرنا على تجنب الرفض التام للاعتقاد المسبق بأن سيطرة الحكومة على الصناعة يكون معاديًا لسلطة الحكم الذاتي فإننا لا نستطيع دحض الدليل التاريخي القاطع باستخدام الموظفين الرسميين السلطة السياسية الممنوحة لهم بصورة تعسفية. ويُعد الاعتقاد بما يسمى أحيانا بنزع سيطرة القطاع الخاص على الصناعة اعتقادًا مانعًا إلى أن يتبين أن هذه الأيادي الخاصة الجديدة أو الشخصية التي تم الثقة فيها، ومنح لها حق السيطرة تعمل من أجل الصالح العام. لا أقول بأن المشكلة لا يمكن حلها بصورة ديمقراطية أو أن التأميم للصناعة قد يترتب عليه النظام المجتمعي الصارم الذي يتنبأ به من كل دعاة مذهب «حرية العمل والتجارة». وإنما ما أود قوله أن موضوع الديمقراطية قد يأخذ صورًا جديدة، ولا تتوفر لدينا خبرات كافية عن علاقة العوامل الاقتصادية القائمة الآن بالغايات الديمقراطية ووسائل تحققها.

يميل الاتجاه في حالة غياب الخبرة الكافية إلى وضع مجموعة من النظريات العامة التي تعارض بعضها البعض. وتُعد المسألة المثارة حاليا عن تعارض الفردية مع الاشتراكية انعكاسًا للانقسامات المنتشرة بين العناصر الاقتصادية في المجتمع الحالي ومثل على هذا التعارض التام. وحين يتعارض الأفراد تنتشر النظريات التي تأسس على نقاط ضعف بعضها البعض. ولذلك يزداد الخلط والتشوش. فإن كان التبشير ببزوغ نظام اشتراكي جديد بمجرد تأميم الصناعة يُعد نوعًا من اليوتوبيا، خاصة إذا كان معنى ذلك القضاء على الربح الفردي والفائدة والإيجار، فإن استمرار الحديث عن صلة الصناعة بالاستقلال الفردي والمبادأة، والمزايا الأخرى المرتبطة بالملكية الزراعية يُعد شيئا غير واقعي على الإطلاق. فليست فكرة الانسجام المسبق بين ما يسمى بالنظام الرأسمالي القائم والديمقراطية فكرة متناقضة من الناحية الميتافيزيقية وبصورة لم يتضمنها التاريخ الإنسانى من قبل.

يعتبر تضارب المصالح وتنافس الأحزاب وكثرة الانقسامات أمرًا مؤذيًا، طالما أن المسألة تتعلق بالإنسان أو بمشكلة إنسانية خالصة. إذ تؤثر كل طرق التربية التى

يتم التعامل بها مع المشكلة والنتائج المترتبة عليها على الإنسان بصورة كاملة. وتتمثل الضرورة الأولى في أهمية عمل دراسة علمية لنمط التعاون بشكل عام. نستطيع أن ندرك من الناحية النظرية أهمية تضارب المصالح ويمكن معرفة المصالح المختلفة التي يجب التوفيق بينها وتحقيق حل دائم لها. ومع ذلك، طالما أن النزاع بين الأحزاب يقوم على افتراض امتلاك كل حزب منها للحقيقة المطلقة، وبالتالي يتم إنكار الحاجة إلى أى إجراء علمى لفحص الأوضاع لتحديد السياسات المناسبة التي يجب إتباعها، فإن تنافس هذه الأحزاب يُعد مصدرًا للفرقة والخلط والتشويش.

اتجهت المناقشة في هذا الفصل إلى التركيز على الجانب الاقتصادي من جوانب حياتنا الثقافية. وذلك بسبب الدور الذي مارسته عملية التصنيع وحركة التجارة في تحديد الصفات الحالية لثقافتنا والحاجة الملحة لتحليل أوضاعها. ومع ذلك لا تثبت الوقائع التي أكدت دور أو أهمية الوضع الاقتصادي أن مسألة الحرية الديمقراطية التعاونية، يمكن حسمها بصورة مباشرة وفق الوضع الاقتصادي، خاصة إذا كانت الوسائل المطلوبة لتحقيق التغيرات المرغوب بها في الصناعة وتوزيع الدخل، لا يمكن أن تتحقق إلا بتغيرات أخرى في العلم والأخلاق والجوانب الأخرى لخبراتنا المشتركة. لقد أكدت الأوضاع الحالية والوقائع بشكل واضح أن الأمور الاقتصادية والقانونية التي نحتاج إليها لتحقيق التجربة الديمقراطية الكاملة لم تظهر بعد. ومع ذلك، وسواء بصورة إيجابية أو سلبية، تبيّن الوقائع والأوضاع أهمية الفحص النقدي للنظرية التي تعطى الأفضلية والأهمية للعوامل الاقتصادية وحدها ودون غيرها من عوامل الثقافة الأخرى. فمن الواضح أن المسألة على خلاف ذلك تمامًا. والتفاعل بين العوامل شيء في منتهى الأهمية والوضوح.